

ظاهرة المخدرات في دولة قطر
(وصف وتحليل أبعادها ومخاطرها)

لقاء الاثنين (١٥)

الدكتور عبد الله جمعه الكبيسي

استاذ أصول التربية

والمدير الأسبق لجامعة قطر

ظاهرة المخدرات في دولة قطر * (وصف وتحليل أبعادها ومخاطرها)

الدكتور عبدالله جمعه الكبيسي

استاذ أصول التربية والمدير الأسبق لجامعة قطر

ظاهرة تعاطي المخدرات، ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم بدرجات مختلفة ، ولها أبعادها الخطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع ، لأنها تشكل في مجمل آثارها مجموعة من المشكلات العامة والخاصة التي تؤثر على كفاءة المجتمع في أداء وظائفه الحيوية .

وهي من الناحية الأخرى ، تعتبر مؤشراً يستدل من خلاله على خلل بنيوي في منظومة مكونات المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والسكانية .

١ . ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع القطري :

١,١ بدايات الوعي بخطورة مشكلة تعاطي المخدرات على المستوى الاجتماعي:

من الناحية التاريخية فإن عام ١٩٨٣م يعد نقطة تحول في اتجاه دراسة ظاهرة المخدرات في المجتمع القطري ، إذ بادرت جامعة قطر بتشكيل لجنة علمية من المختصين من أعضاء هيئة التدريس بالإشتراك مع وزارة الداخلية (فرع مكافحة المخدرات) بالإضافة الى مؤسسة حمد الطبية (قسم الطب النفسي) ، للقيام بدراسة ميدانية تجرى على السجناء ، للتعرف على العوامل والدوافع المسببة لظاهرة تعاطي المخدرات .

*ورقة قدمت في لقاء الاثنين (١٥) بتاريخ ٣٠-٦-٢٠١٢

وقد تم إنجاز هذه ادراسة في عام ١٩٨٤م ، حيث أثارت نتائجها مزيداً من الإهتمام بخطورة مشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع ، مما ترتب عليه إجراء دراسة ميدانية أخرى على قطاع طلبة المدارس الإعدادية والثانوية ، وقد كشفت نتائج الدراسة عن تأثير الطلبة بنسب مختلفة لهذه الظاهرة . وفي هذا السياق أجريت ثلاث دراسات أخرى ، تناولت الأولى دراسة الظاهرة من بعدها السيكولوجي والثانية من بعدها العالمي والثالثة من بعدها التربوي (١) .

وقد ترافق مع إنجاز هذه الدراسات العلمية جهد توعوي من خلال الندوات والمحاضرات العامة والأحاديث الإذاعية والتلفزيونية والصحفية بهدف إثارة الوعي الجماهيري بخطورة هذه المشكلة وكيفية الوقاية من أضرارها .

٢,١ تطور أساليب وبرامج التربية الوقائية من خطر إنتشار المخدرات .

١,٢,١ دور اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات في مجال التوعية بخطر تعاطي المخدرات:

بتاريخ ١٩٩٩/١/٦م صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٩٩م بتشكيل اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات التي ضمت في عضويتها ممثلين عن مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية ، وقد تم تحديد اختصاصاتها على النحو التالي :

أ - إقتراح السياسة العامة للمكافحة والعلاج والتأهيل في مجال الإستعمال غير المشروع للمخدرات والمسكرات .

ب - وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة المشار إليها في البند السابق ومتابعة تنفيذها .

ج - وضع برامج للتوعية من خلال اصدار المطبوعات والنشرات وعقد الندوات والمحاضرات أو أية وسيلة أخرى يمكن الاستفادة منها في هذا المجال .

د - التعاون مع الجهات المختصة بالإشراف على مراكز العلاج والتأهيل .

هـ - تنمية وتوثيق التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بإختصاصات اللجنة بما يسهم في تبادل الخبرات والمعلومات ومسايرة التطور العلمي والتقني في مجال عملها .

و - متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات ذات العلاقة الصادرة محليا وأقليميا ودولياً .

ز - تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بمجال عملها (٢) .

ونلاحظ من قراءة تشكيل اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات ومن تحديد إختصاصاتها أنها نقلت مسؤولية العمل الى مشاركة أوسع ، تتكفل فيها مختلف الوزارات والهيئات المسؤولة عن حماية المجتمع وأفراده من خطر تعاطي المخدرات ، وبهذا الإجراء فقد أنتقلت وزارة الداخلية من الإعتقاد على ذراع واحدة في مجال مواجهة خطر إنتشار تعاطي المخدرات إلى أذرع كثيرة .

وهذا يوضح لنا ايضا أن هناك إدراكاً وفهماً جديداً لخطورة إنتشار تعاطي المخدرات من الجانب الرسمي ، وإن الإعتقاد على أجهزة مكافحة المخدرات لن يكفي وحده ، لأن مشكلة تعاطي المخدرات ليست أحادية العوامل أو الدوافع ، بل تتشابك فيها العوامل الاجتماعية والدوافع النفسية بشكل يصعب فصل تأثيرها المتبادل ، فبعضها يتعلق بتأثير عوامل التنشئة الاجتماعية للفرد ، والاستقرار العائلي ، والفشل في تحقيق الذات ، وعدم التوافق النفسي والتكيف الإجتماعي ، والرضى المهني أو الدراسي ، والشعور بأهمية الدور الإجتماعي ، والشعور بالأمن العاطفي ، والجهل بثقافة واساليب ترويج المخدرات .

وهذه العوامل والدوافع كلها أو بعضها تعتبر مداخل إستراتيجية يعتمد عليها مروجوا المخدرات في أساليب ترويج مخدراتهم بين الشباب ،

٢,٢,١ تطور العمل المنهجي العلمي لتفعيل دور التربية الوقائية من خطر المخدرات :

بتاريخ ٢٠١٠/١/٦م أعتد مجلس الوزراء الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات بدولة قطر . ويعتبر هذا حدث نوعي في مجال الأرتقاء ببرامج وخطط التربية الوقائية من خطر تعاطي المخدرات ، حيث تكونت رؤية واضحة وأهداف وخطط وبرامج تشتمل على المكافحة والتربية الوقائية وعلاج المدمنين وتأهيلهم ، مما يشكل إيظاراً منهجياً للعاملين في الحد من إنتشار ظاهرة الخدرات في المجتمع (٣) .

٢ حجم التحديات التي تواجه العمل الميداني :

حاولت في الصفحات السابقة أن أعرض عليكم باختصار شديد التطور التاريخي للجهود التي بذلت في مجال دراسة ظاهرة المخدرات ، ولما أستقر عليه الأمر من إنشاء إطار تنظيمي رسمي تتعاون معه جهات عديدة لإثارة الوعي بخطورة تعاطي المخدرات .
ولكن يهمننا أن نتعرف على حجم التحديات التي تواجه العمل الميداني والتي قد تسهم في إضعاف نتائجه على أرض الواقع.

١,٢ طبيعة وشكل هذه التحديات .

إن التحديات التي تواجه الوطن كما أفصح عن بعضها كتاب (الشعب يريد الإصلاح في قطر ... أيضاً)^(٤) لها دورها المباشر في تشكيل بيئة خصبة لتنمية إنحرافات سلوكية بين فئات أفراد المجتمع وبخاصة جيل الشباب ، وفيما يلي سنحلل مزيداً من التحديات لمعرفة انعكاساتها المختلفة :

١,١,٢ تحدي الخلل في التركيبة السكانية وقوة العمل :

بلغ عدد السكان في قطر في عام ٢٠١٠ م حوالي ١,٦٩٩,٤٣٥ نسمة ، نسبة المواطنين منهم لا تزيد عن ١٣% ، وهذه النسبة المتدنية آخذة في الإنخفاض عام ، بعد عام بحكم سياسة جلب العمالة من مختلف الجنسيات التي تشكل العمالة غير العربية النسبة الأعلى فيها.
أما بالنسبة لقوة العمل فإنها بلغت في العام نفسة حوالي ١,٢٧٦,٠٠٠ منهم ١,١١٩,٠٠٠ ذكور و ١٥٨,٠٠٠ إناث يشكل القطريون ٧٤,٠٠٠ من المجموع العام لقوة العمل أي بما نسبة ٥,٨ فقط^(٥) .

من قراءة الحقائق الإحصائية التي ذكرناها عن حجم التركيبة السكانية وتركيبية قوة العمل نستنتج عمق التحدي الذي تواجهه استراتيجية وخطط أجهزة مكافحة المخدرات التي تعمل في ظروف غير واقعية فرضتها تلك الحقائق ، أما بالنسبة لخطط وبرامج التربية الوقائية من خطر تعاطي المخدرات ، فإن مساحة التحديات التي تواجهها قد اتسعت دائرتها ، وأصبحت الخيارات أمام العاملين في مواجهة خطر إنتشار المخدرات بين فئة الشباب جداً محدودة النتائج ، لأن المصادر والروافد التي تعمل على تغذية إنتشار ظاهرة المخدرات كثيرة ومتنوعة ، فالوضع السكاني وما تجنيه قوة العمل الوافدة من دخل مالي يعد من العوامل الجاذبة لعصابات مهربي المخدرات التي تعمل على نشر وترويج ثقافتها بين السكان ، بالإضافة للعوامل الاجتماعية المحبطة التي تدفع بعض الأفراد للبحث عن المخدرات من أجل اللذة وتخفيف التوترات النفسية التي تعاني منها.

والمشهد الإجتماعي اليوم الذي نعيشه يعد من أخطر المداخل التي تهيبئ المناخ لنمو عديد من الظواهر الاجتماعية والسلوكية المنحرفة ، مثل ظاهرة الإتجار بالمخدرات وتعاطيها ، وظاهرة عصابات غسل الأموال ، وظاهرة النصابين ، وظاهرة الإتجار بالبشر والدعارة ، وقد كشف رئيس وحدة المعلومات المالية بوزارة الداخلية في محاضرة له في جامعة قطر عن رصد ١٥٨ مشتبهاً فيهم في عمليات غسل أموال ، مقابل ٢٠٥ في عام ٢٠١١م و ٦٩ في عام

٢٠١٠م ، واطاف مؤكداً أنه وفقاً لتقارير الاشتباه في العام الماضي (٢٠١٢) نوع الجهة المرسله لها التي تشتمل على ٧٢ مصرفاً و ١٣٣ شركة صرافة و ١٣ وسيطاً و ١٣ من شركات التمويل ومن شركات تمويل ومحامي وشخصين ، مشدداً على العلاقة بين جريمة الأتجار غير المشروع بالمخدرات وبعض الجرائم الأخرى^(٦) .

وبمناسبة أفتتاح مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات في دولة قطر الذي يتولى عملية التنسيق على مستوى دول مجلس التعاون ، ذكر مدير المركز أنه في مجال تبادل المعلومات والتنسيق المشترك بين الأجهزة المختلفة ، فقد أثمرت الجهود عن احباط الكثير من عمليات التهريب للمخدرات والمؤثرات العقلية في دول مجلس التعاون ، وقد تم خلال الفترة الماضية ضبط كميات كبيرة من المخدرات من الهيروين والحشيش والكوكايين وحبوب المؤثرات العقلية ومخدر الشبوه ، وقد وصل عدد المضبوطين ٢٣ شخصاً ثبتت التهمة عليهم بالإضافة لعدد آخر مازال قيد البحث والتحري بشأنهم^(٧) .

وفي هذا السياق ذكرت جريدة الراية أن إدارة مكافحة المخدرات قد أحبطت محاولة ادخال ١٢ كيلو جرام من الكوكايين إلى البلاد ، عبر مطار الدوحة الدولي ، بعد أن قام أحد المقيمين بأخذ قرض مالي كبير من أحد البنوك لتنفيذ عملية جلب المخدرات بالأشتراك مع عصابات التهريب الدولي^(٨) .

إن المعلومات التي ذكرناها تعد مؤشراً كافياً لإثارة ناقوس الخطر ، فمادتي الهيروين والكوكايين دون أن نقلل من خطورة المواد والمؤثرات العقلية الأخرى ، تعتبران من أخطر المخدرات باعتبارهما عالية الإدمانية ، وتؤدي الى تلف الجهاز العصبي والوظيفي للشخص المتعاطي^(٩) .

لا شك في أننا نقدر لجهود إدارة مكافحة المخدرات في ضبط عمليات التهريب ، ولكننا في نفس الوقت نشعر بالخوف على أبناء المجتمع مما قد يتسرب للداخل من كميات وأنواع المخدرات التي لا نعرف عن حجمها ، فأدبيات أجهزة مكافحة المخدرات في العالم تشير أن أكفاء الأجهزة لا تستطيع أن تضبط عمليات تهريب المخدرات إلا بما نسبته من ٢٠-٣٠% من مجموع الكميات المخدرة التي تدخل إلى أي دولة من دول العالم المستهدف.

٢,١,٢ تحدي غياب مؤسسات المجتمع المدني :

يضاف إلى ما سبق من تحديات ، تحد آخر يتمثل في غياب مؤسسات المجتمع المدني ، التي تعد بمثابة القنوات الشرعية التي من خلالها يعبر المواطنون عن قضاياهم وأهتماماتهم واتجاهاتهم نحو الأمور العامة ، إذ بدون هذه المؤسسات يصبح الباب مشرعاً لتراكم كثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية التي يشعر المواطنون بثقل وطأتها عليهم ولا يستطيعون حيالها فعل شيء^(١٠) .

فالمجتمع القطري غني بطاقاته من المتعلمين والمتقنين من خريجي الجامعات ومن أصحاب الدرجات العلمية العليا ، من أطباء ومهندسين وأكاديميين وخبراء في مختلف التخصصات ، ومعظمهم تحوهم الرغبة الصادقة في المشاركة في نهضة وطنهم خارج الإطار الرسمي ، تلك

الرغبات والتوجهات نقرأها من خلال كتاباتهم ودراساتهم ، كما نقرأها أيضا في منتدياتهم ومواقعهم على الأنترنت والفييس بوك وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي ، بالإضافة لأحاديثهم المباشرة في المجالس وفي الندوات التي لا تخلو من مناقشة الأمور العامة ومنها مشكلة المخدرات .

ولكن الهاجس السياسي الذي يسيطر على ذهن المشرعين واصحاب القرار لابد أن يراجع مراجعة عقلانية تقوم على فهم الواقع فهماً حضارياً بعيداً عن الأوهام والظنون ، لأن التعامل على أساسه الحالي يحرم الوطن من فعالية مشاركة أبنائه في تحمل مسؤولياتهم تجاه المشكلات التي يدركون خطورتها ولا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً للحد من تراكم أفراساتها ، مما يجعل السلطة وحيدة في الميدان تتحمل كل المسؤوليات تجاه حاضر ومستقبل الوطن والمواطنين.

كما أن هذا النهج يعمل على ابتعاد السلطة الحاكمة تدريجياً عن فهم نبض الشارع وحيويته ويجعلها في نهاية المطاف حبيسة لمؤثرات أجهزتها الرسمية والإعلامية .

إن غياب منظمات المجتمع المدني الفاعلة له آثاره السلبية على مستقبل الشباب ، لأن ما نشاهده اليوم ونخشى من نتائجه هو إستفحال ظاهرة الإحباط والتذمر بين صفوف الشباب الذين نشاهدهم في ساعات ذروة العمل والنشاط يتسكعون في المجمعات التجارية وغيرها من الأماكن العامة .

وهذه الظاهرة السلبية كلما اتسعت دائرتها فإنها ستؤدي حتماً بكثير من الشباب الى الأنصراف نحو الإنخراط في مجالات الحياة العيبية التي من شأنها أن تكوّن عادات وسلوكيات منحرفة تقود في معظم الأحيان إلى درجات مختلفة من تعاطي المخدرات والمسكرات وغيرها من المؤثرات العقلية.

فهل مجتمعنا اليوم في وضع يساعده على حماية نفسه من تأثير صدمة الموجات المتعاقبة من مختلف الثقافات التي يتعرض لها بدرجات حادة؟

سأحاول للإجابة على هذا السؤال أن أعرض بإختصار لبعض المكونات الأساسية التي يفترض أنها خطوط الدفاع الأولى لحماية المجتمع من الأنزلاق نحو المجهول ، ومدى ما أصابها من تأثير

أولاً : مكون التركيبة السكانية وتركيبة قوة العمل :

الحقائق التي ذكرناها في موضوع تحدي الخلل في التركيبة السكانية وتركيبة قوة العمل أظهرت لنا بوضوح خطورة ما اصاب هذا المكون من أختلال كبير أدى الى إضعاف حجم السكان وبالتالي دورهم في إدارة شؤون مجتمعهم .

إن انكسار خط الدفاع هذا سيولد نتائج سلبية كثيرة على مختلف مكونات المجتمع الأخرى ، والتي سنرى نماذج لها في المكون التالي .

ثانياً : المكون الثقافي :

المكونات الثقافية لأي مجتمع سليم تشتمل على مجموعة من الخصائص مثل الدين واللغة والعادات والقيم والتقاليد والأعراف والفنون والآداب وطرق العيش .

وهذه المكونات لها وظائفها التي تعمل بصورة مستمرة على حفظ المجتمع وتماسكه ، وتمده بطاقات الصمود في مواجهة الموجات الثقافية التي يتعرض لها. ولكننا ندرك اليوم العوامل التي تتفاعل بصورة شبيهة مقصودة لتثويته تلك المكونات وإفراغها من محتواها الحقيقي ، ومن تلك العوامل :

(١) ظاهرة تفكيك معظم مكونات المجتمع وإعادة تركيبها بشكل قسري .
(٢) محو الذاكرة الاجتماعية على مستوى الأفراد والرموز والأحياء السكانية والسجلات في المؤسسات الحكومية ، التي تعتبر في مجموعها عناصر هامة لتواصل الأجيال في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية .

(٣) إنتشار المدارس الأجنبية والخاصة بتشجيع رسمي لمزاحمة المدارس الحكومية ، وإغراء المواطنين بإرسال أبنائهم للدراسة فيها من خلال التكفل بدفع مصاريف دراستهم في هذه المدارس ، مما سيؤدي الى تخريج أجيال هجينة في تكوينها الثقافي المتعلق بقضايا وهموم أمتها العربية ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التوسع في استضافة المدارس الأجنبية هو إقرار بفتح المجال واسعاً لغزو ثقافي غربي يسهم في تثويته مكونات المجتمع الثقافية^(١١) .

(٤) إنتشار استخدام اللغة الانجليزية على حساب اللغة العربية :
إن عوامل إضعاف اللغة العربية في مجتمعنا أصبحت كثيرة ، منها ما يتعلق بإفساح المجال بشكل واسع للتعامل باللغة الانجليزية ، الذي يكشف عنه الواقع من خلال الممارسات اليومية في قطاع التجارة ومعظم المعاملات في المؤسسات الحكومية ، والمناهج التعليمية .
بالإضافة لما يعتقده متخذي القرار من أن توظيف العنصر اللغوي الأجنبي وبخاصة اللغة الانجليزية في شؤون الحياة العامة ، سيساعد الدولة على كسر المسافات للدخول في مضمار الحضارة الغربية ومضامينها التكنولوجية ، وأنها في نفس الوقت ستحافظ على هوية المجتمع وثقافته القومية .

هذا الرأي الواهم له نتائج خطيرة ، ليس على مكانة اللغة العربية فقط ، بل يمتد تأثيره السلبي على الهوية الثقافية بكل مكوناتها^(١٢) .

لم أرد أيها الأخوة الأعزاء أن أثقل عليكم بالتحدث عن واقعنا الذي أختلت الموازين فيه ، بل أردت أن أضع الحقائق أمامكم جنباً إلى جنب لمزيد من التعرف على صورة الواقع الاجتماعي الذي أزدهرت فيه كثير من الظواهر الاجتماعية الضارة ، ومنها بطبيعة الحال ظاهرة المخدرات التي تنمو ويستفحل تأثيرها على جيل الشباب في ظل مثل هذه الأوضاع الاجتماعية المختلفة .

المراجع :

- (١) خلال الفترة من ١٩٨٤م-١٩٩٧م قامت جامعة قطر بإنجاز خمس دراسات علمية عن ظاهرة المخدرات في المجتمع القطري ، أشرف الباحث عليها وشارك في بعضها ، وهي كالتالي :-
أ - محمود الكردي وآخرون : مشكلة تعاطي المخدرات دراسة ميدانية - جامعة قطر - الجزء الأول ١٩٩٠م - طبعة ثانية .
ب - فاروق أسماعيل وآخرون : مشكلة تعاطي المخدرات بين الشباب - بحث ميداني - جامعة قطر - الجزء الثاني - ١٩٨٩م .

- ج - علاء كفاي : مشكلة تعاطي المخدرات بين الشباب ، التقرير السيكولوجي - جامعة قطر - ١٩٩٣ م .
- د - سعيد محمد الحفار : المخدرات مأساة البيئة المعاصرة - دراسات عالمية مختارة - جامعة قطر ١٩٩٣ م .
- هـ - عبد الله جمعة الكبيسي : دور المدرسة والجامعة في الوقاية من خطر المخدرات (مشروع مقترح) مجلة التربوية العدد ٦١ أبريل - كلية التربية - جامعة الأزهر ١٩٩٧ م .
- (٢) دولة قطر- وزارة الداخلية- قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٩٩م الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١/٦م بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لشؤون المخدرات والمسكرات .
- (٣) دولة قطر - مجلس الوزراء - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات ٢٠١٠-٢٠١٥م .
- (٤) علي الكواري وآخرون : الشعب يريد الاصلاح في قطر - أيضا . - منتدى المعارف بيروت ٢٠١٢م .
- (٥) المرجع السابق : انظر بحث محمد هلال الخليفة- الخلل السكاني - من يوقف كرة الثلج ، ص ١٨٠ - ١٨١ م .
- (٦) أحمد بن عيد آل ثاني : غسل الأموال - خطر حقيقي - ندوة كلية القانون - بجامعة قطر - جريدة الراية العدد ١١٢٦٤ ١٠ مارس ٢٠١٣م - الدوحة .
- (٧) جريدة الراية : العدد ١١٢٣٤ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٣م - محليات ص ٣ .
- (٨) الراية : العدد ١٠٨٩١ تاريخ ٣ مارس ٢٠١٢م - محليات ص ٤ - الدوحة .
- (٩) ابراهيم محمد آل سميح : المخدرات سبل الوقاية منها وجهود دولة قطر - الدوحة ٢٠١٢م .(راجع هذا الكتاب القيم لمزيد من التعرف على أنواع المخدرات وآثارها .)
- (١٠) المرجع الأسبق : أنظر مقدمة على خليفة الكواري ص ١٨ .
- (١١) عبدالله جمعه الكبيسي: اللغة العربية في مواكبة العصر و تحدياته - ورقة مقدمه الى الملتقى السنوي الأول لدعم اللغة العربية - مدرسة قطر التقنية الثانوية - الدوحة ٢٠١٢/٣/١٤ .
- (١٢) عبدالله جمعه الكبيسي: النظام التعليمي في دولة قطر - التعليم لمرحلة جديده - قضايا و تعقيبات- دار الثقافة للطباعة و النشر و التوزيع - الدوحة ٢٠١٠ .